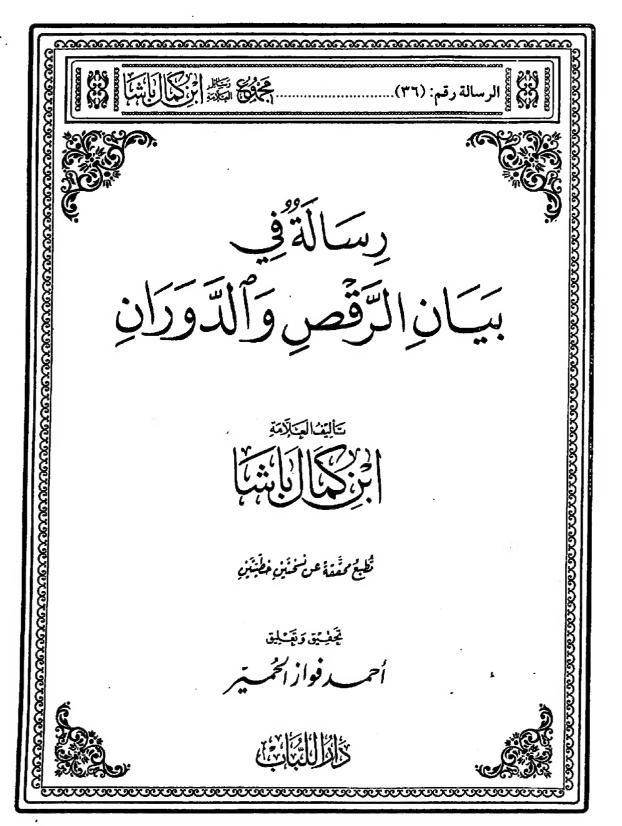
(°



الله الما الذي مد المواد من الزور سفو الما إلى المواد الم

مستوان بالان المستوان المان المستوان المواق المستوان المواق المستوان المواق المواقع المواق المواقع ال

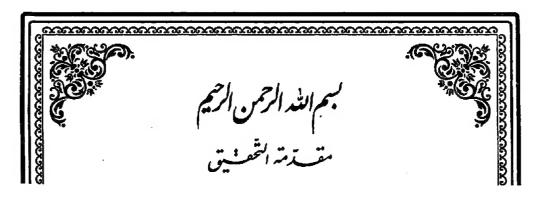
## مكتبة حافظ أفندي (ح)

سيدونه فارس كا ما الإلها الكائد التيميد بلغه و بالمنتظامة في والمستخدمة والمحال والمستخدمة المراح والمستخدمة والمراح والمستخدم المراح والمستخدمة والمراح والمستخدمة والمراح والمستخدمة والمستخدمة والمستخدمة والمستخدمة والمستخدمة والمستخدمة والمستخدمة والمستخدمة والمنتظامة وال

غيدتا الفريق البودي با به يتبينا إيدادي لن الإيمانية الفيضة المناه وقدا ب الداول في الناب الآن البودي بالانتهام المناه وقد البودي البودي بالفائد بالمناه المناه المناه المناه والمناه المناه ا

كُوالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ وَالْكُونِ واجع وقيه مويد والمتحاولة المتحاولة والأقد والقلاة وفي هذا منها وقيه مويد والمتحاولة والإلا المتحاولة والمؤالة والمتحاولة والمتح

مكتبة رشيد أفندي (ر)



الحمدُ لله الَّذِي أَنارَ العُقُولَ بشُمُوسِ المَعارِف، وجعلَها خَزائِنَ مَلْأَى بدَقائقِ اللَّطَائف، وجعلَ الأَسْماعَ تَطْربُ بذِكْرِه، وتَنْبُو عنْ سَماعِ اللَّهْوِ والمَعازِف.

وأشهدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا الله، وحدَهُ لا شَرِيكَ له، شهادةً تُنْجِي قائلَها مِن جَمِيع الأَهْوالِ والمَخاوِف، وأشهدُ أَنَّ نبيّنَا مُحمَّداً عبدُه ورسولُه خيرُ سَاعٍ ومُلَبُّ وطَائِف، صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم، وعلى آلِه وأصْحابِه الماثلِين عنْ كُلِّ زَيْغٍ وزَائِف.

## أمَّا بعدُ:

فه نِه رسالةٌ وَجِيزةٌ نادرةٌ عَزِيزةٌ، تدورُ حولَ حُكْمِ الرَّفْص والدَّورانِ الَّذِي يفعلُه بعضُ المُنتسبِين للتَّصوُّف، ويُبيِّنُ فيها أنَّ البَزَّازِيَّ رحمه الله تعالى قذ نقلَ عن القُرْطبيِّ رحمه الله تعالى إجماعَ الأَيْمَةِ على حُرْمةِ الغِنَاء، وضَرْبِ القَضِيب، والرَّفص، قال: ورأيتُ فتوى شيخ الإسلام جلال الملَّة والدِّين الكُرْماني أنَّ مُستحلً هذا الرَّقْص كافر.

وبيَّن حالَ أهلِ الوَجْدِ وأنَّهم مَغْلُوبُون، وأنَّ الرُّخصةَ في ذلِك للعادِفين الصَّارِفين أوْقاتَهم إلى أُحْسنِ الأَعْمال، السَّالِكين المالِكين لضَبْطِ أنفُسِهم عنْ قبائح الأَحْوَال.

ومن يكُ وجدُه وَجداً صَحِيحاً فلم يحتَج إلى قَوْلِ المُغَنِّي

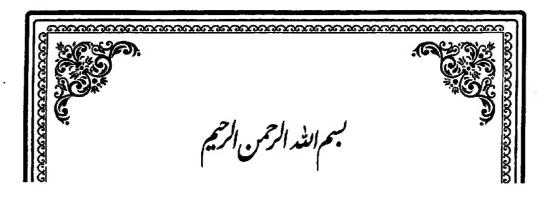
فكانتْ رِسالةً نافعةً في بابِها، مُفِيدةً لقُصَّادِها وطُلَّابِها، فجزا اللهُ مُولِّفَها خيرَ الجزاء، وبوَّأَهُ الجنَّة دارَ البقاءَ.

هذا؛ وقد وفَّقني اللهُ عزَّ وجلَّ للوُقوفِ على نُسَختين خطِّيتين لهذِه الرِّسالةِ، وهما النسخةُ المحفوظةُ في مكتبةِ رشيد أفندي ورمزها (ر)، والنُّسُخة المحفوظة في مكتبةِ حافظ أفندي ورمزها (ح)، فلهُ الحَمْدُ والمِنَّة.

والله أسألُ أنْ يكتبَ لها القَبُول، إنَّهُ خيرُ مأمُولٍ، وأكرمُ مَسْؤُول، والحمدُ لله الَّذي تتمُّ بنعمتِه الصَّالحات.

المحقق

数数数



الحمدُ لوليِّهِ، والصَّلاةُ عَلى نبيِّهِ، وعلى آله وأصحابه(١).

## وبعدُ:

فهذه رسالةٌ مرتَّبةٌ في تَحقيقِ الحقِّ، وإبطالِ رأي الصُّوفيةِ في الرَّفْصِ والدَّورانِ. وفي «التتمَّةِ»(٢): سُئلَ الحُلُوانيُّ عمَّن سَمَّوا أَنفُسَهم بالصُّوفيَّةِ، فاختصُّوا بنَوعِ لُبْسِ، واشتَغلوا باللَّهُو والرَّقصِ، وادَّعوا لأنفُسِهم مَنزلةً؟

فقَال: افتَروا عَلى الله كذباً.

وسُئلَ إِن كَانُوا زَائغِينَ عَنِ الطَّرِيقِ المُستقِيمِ، هلْ يُنفونَ مِن البلادِ؛ لقَطعِ فتنتهمُ عَن (٣) العامَّة؟

فَقَالَ: إِمَاطَةُ الأَذَى أَبِلَغُ فِي (٤) الصِّيانةِ، وأَمثَلُ فِي الدِّيانةِ، وَتَمْييزُ الخَبيثِ مِن الطيِّبِ أَذْكى وأُوْلى (٥).

<sup>(</sup>١) «وعلى آله وأصحابه» ليس في (ر).

<sup>(</sup>۲) انظر: «الفتاوى الهندية» (٥/ ٣٥٢).

<sup>(</sup>٣) في (ح): «على».

<sup>(</sup>٤) في (ح): امن ١.

<sup>(</sup>٥) في «الفتاوى الهندية» (٥/ ٣٥٢): «اليتيمة».

وفي "نِصابِ الاحتِسابِ": هَل يَجوزُ الرَّقصُ و(١)السَّماعُ؟

الجوابُ: لا يَجوزُ، وذَكرَ في «الذَّحيرةِ» أَنَهُ كَبيرةٌ، ومَن أَباحَهُ مِن المَشايخِ فَذَكَ اللَّذِي [صارت] حَركاتُ المُرتعِش، وذَكرَ في «العُيونِ» (٢) أنَّهُ لا فَذَك اللَّذِي [صارت] حَركاتُ المُرتعِش، وذَكرَ في «العُيونِ» (١) أنَّهُ لا يَلتُ بمنصِبِ المَشايخِ والَّذِين يُقتدَى بهِمْ الأَنَّهُ شَابِهَ اللَّهوَ الأَنَّهُ يبايِنُ حالَ التمكُن (٢).

ولو قيلَ: هلْ يجوزُ السَّماعُ لهمْ؟

فيُقالُ: إِنْ كَانَ السَّمَاعُ سَمَاعُ القُرآنِ أَو المَوعِظةِ، فيَجوزُ، ويُستحبُّ، وإِنْ كَانَ سَمَاعَ غِنَاءٍ، فهُو حَرامٌ؛ لأنَّ التغنِّي واستِماعٌ (٤) التغنِّي حَرامٌ، أجمعَ عَليهِ العُلماءُ، ومَن أباحَهُ مِن المَشايخِ الصُّوفيَّةِ فلِمَن (٥) تخلَّى عنِ اللَّهُو (١)، وتحلَّى بالتَّقوى، واحتاجَ إليهِ (٧) احتِياجَ المَريضِ إلى الدَّواءِ، ولهُ شَرائطُ:

إحدُها: أنْ لا يكُونَ فيهم أمردُ.

والثَّاني: أنْ لا يكُونَ جمِيعهُمْ إلَّا مِن جِنسهم، ليسَ فيهمْ فاسِقٌ، ولا أهلُ الدُّنيا. والثَّالثُ: أنْ يكُونَ بإخلاص، لا لأخذِهِ الأُجرةَ والطَّعامَ.

<sup>(</sup>١) في (ح): (في)، والصواب المثبت.

<sup>(</sup>٢) في المطبوع من «نصاب الاحتساب» لعمر بن محمد السنامي (ص: ١٢٣): «العوارف».

 <sup>(</sup>٣) في (ر): «المتركن»، وفي المطبوع من «نصاب الاحتساب» لعمر بن محمد السنامي (ص: ١٢٣):
«الممكن».

<sup>(</sup>٤) ﴿ التغني واستماع اليس في (ح).

<sup>(</sup>٥) في (ح): «ممن»، والصواب المثبت.

<sup>(</sup>٦) دعن اللهو، ليس في (ر).

<sup>(</sup>٧) ني (ح): ﴿إِلَى ذَلَكُ بِدَلَ: ﴿إِلَيهِا.

والرَّابعُ: أنْ لا يجتَمعُوا لأجلِ طعام أو فُتُوح (١).

والخامِسُ: لا يَقومُونَ إِلَّا مَعْلُوبينَ.

والسَّادسُ: لا يُظهِرونَ الوَجدَ إلَّا صادِقينَ، وقالَ بعضُهمْ: كذَبٌ في الوَجدِ أَشدُّ مِن الغِيبةِ [كَذَا وكذا سَنَةً].

والحاصِلُ: أنَّهُ لا رُخصةً في بابِ السَّماعِ في زَمانِنا؛ لأنَّ جُنيداً رَحمهُ اللهُ تابَ عنِ السَّماع في زَمانهِ، مِن «فتاوى تتارخانية» في كتابِ الكراهيةِ(٢).

وفي «العَوارفِ»: قالَ عبدُ الله بنُ عُروة بنِ الزُّبيرِ: قُلتُ لجدَّتي أسماء بنتِ أبي بكرٍ: كيف كانَ أصحابُ رَسولِ اللهِ عَليهِ السَّلامُ يفَعلونَ إذا قُرئ عَليهمُ اللهُ رَانُ؟ قالَتْ: كانُوا كما وَصفهمُ اللهُ تَعالى تَدمعُ أعينُهمْ وتَقْشَعِرُ جُلودُهمْ، فقلتُ لها: (٣) إنَّ (١) ناساً اليومَ إذا قُرئ عَليهمُ القُرآنُ حرَّ أحدُهم مَغْشِيًا عليهِ، قالتُ أعوذُ بالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيم.

ورُويَ عَن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ: مرَّ على (٥) رجلٍ مِن أهلِ العِراقِ بتساقطُ قالَ: مالِ هَذا؟ قالُوا: إنَّ أَذا قُرئ عَليهِ القُرآنُ وسمعَ ذِكرَ الله، سَقطَ، فقالَ ابنُ عُمرَ: إنَّ انخشَى اللهَ تَعالى وما نَسقطُ، إلَّا أنَّ الشَّيطانَ يَدخلُ في جَوفهِ، ما هَكذا يَصنعُ أصحابُ رَسولِ الله عَليهِ السَّلامُ (١).

<sup>(</sup>١) ١أو فتوح، ليس في (ح).

<sup>(</sup>۲) انظر: «الفتاوى التتارخانية» (۱۸/ ۱۸۷ ـ ۱۸۸).

<sup>(</sup>٣) «فقلت لها» ليس في (ح).

<sup>(</sup>٤) في (ح): افإن،

<sup>(</sup>٥) دعلي، ليس في (ح).

<sup>(</sup>٦) انظر: (عوارف المعارف) للسهروردي (٢/ ٢٢).

وفي (١) «جَواهرِ الفَتاوى»: السَّماعُ والقَولُ والرَّقصُ الَّذِي يَفعلُه (٢) المُتصوِّفةُ في زَمانِنا حرامٌ لا يَجوزُ القَصدُ والجُلوسُ إلَيهِ، وهُو والغِناءُ والمَزاميرُ سَواءٌ.

وفي كتابِ «حياةِ الحَيوانِ»: نقلَ الإمَامُ القُرطبيُّ عَن الطَّرطُوشيِّ: أَنَّهُ سُئلَ عَن قُومٍ يَجتمِعونَ في مَكانٍ يَقرؤونَ (٣) القُرآنَ، ثمَّ يُنشِدهمْ مُنشدٌ شَيئاً مِنَ الشِّعرِ، فيرقُصونَ ويَطرَبونَ، هلِ الحُضورُ مَعهمْ حلالٌ أم لا؟

فقال: مَذهبُ الصُّوفيةِ بَطالةٌ وجَهالةٌ وضَلالةٌ، وما الإسلامُ إلَّا في (١) كتابِ الله تعالى، وسنَّة رَسولِ الله عَليهِ السَّلامُ، وأمَّا الرَّقصُ والتَّواجدُ: فأوَّلُ ما أحدَثهُ أصحَابُ السَّامريِّ لمَّا اتَّخذُوا عِجلاً جَسداً لهُ خُوارٌ، قامُوا يَرقُصونَ حَولهُ ويَتواجَدونَ، فهُو دِينُ الكفَّارِ وعُبَّادِ العِجلِ، وإنَّما كانَ النبيُّ عَليهِ السَّلامُ معَ أصحابهِ كأنَّما على رُؤوسِهمُ الطَّيرُ مِن الوَقارِ (٥).

وفي «البزَّازيَّة»: وقدْ نقلَ صاحبُ «الهداية» فيها: أنَّ المُغنِّيَ للنَّاسِ إنَّما لا تقبلُ شهادتَهُ؛ لاَنَّهُ يَجمعُهمْ عَلَى ارتِكابِ الكَبيرةِ، والقُرطبيُّ: على (١) أنَّ هَذَا الغِناءَ وضَربَ الفَضيبِ والرَّقصَ حَرامٌ بالإجْماعِ عندَ مالكِ والشَّافعيِّ وأحمدَ في مَواضعَ في كِتابهِ، وسيِّدُ الطَّريقةِ شَيخ سيَّد أحمدُ پوسي (٧) صرَّحَ بحُرمته، ورأيتُ فَتوى شَيخِ الإسلامِ

<sup>(</sup>۱) في (ر): بياض بمقدار كلمتين.

<sup>(</sup>۲) في (ر): الفعل؟.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «ويقرؤون».

<sup>(</sup>٤) ﴿في السَّافِي (ح).

<sup>(</sup>٥) انظر: «حياة الحيوان» للدميري (٢/ ١٥٤).

<sup>(</sup>٦) «على اليس في (ر).

<sup>(</sup>٧) في (ح): «السنوسي»، وفي (ر): «الدبوسي»، والمثبت من «الفتاوى البزازية».

جلالِ(١) الملَّةِ والدَّينِ الكرمانيِّ: إنَّ مُستحلَّ هَذا الرَّقصِ كافرٌ؛ لأنَّ ما عُلمَ حُرمتهُ بالإجْماعِ لزِمَ أنْ يُكْفَرَ مُستحِلُّهُ(٢).

وفي كتابِ الاستِحسانِ: استماعُ<sup>(۱)</sup> صَوتِ المَلاهِي حرامٌ، واستِطابَتهُ فسقٌ واستِحلالُهُ كفرٌ، وكذا الرَّقصُ، وتخْريتُ (٥) والشَّبَّابة (١٠)، وكذا الرَّقصُ، وتخْريتُ (٥) الثِّيابِ، وإنْ كانَ في مَجلسِ القُرآنِ أو الوَعظِ، وشَسهادةُ مَن يَحضرُ هَذا النَّوعَ مِن المَجالسِ (١) لا تُقبلُ.

وفي «التُّحفةِ»: ويَحرمُ التَّسبيحُ والتَّكبيرُ، والصَّلاةُ عَلى النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ عِندَ عَملِ محرَّمِ أو عرضِ سِلْعةِ (٧).

وفي «فَتاوى الصُّوفيَّةِ» (١٠): مَن أَباحَ اللَّعبَ والرَّقصَ والشَّعرَ يَصيرُ فاسِقاً، ولا يَصيرُ كافِراً؛ لأنَّ الحُرمةَ ثبتَت بخبرِ الواحِدِ، ولو قالَ: هذا الخبرُ غيرُ صَحيحٍ، والقِياسُ غيرُ ثابتٍ؛ لا يَصيرُ كافِراً، ويكُونُ فاسِقاً.

<sup>(</sup>١) في (ح): اجمال، والصواب المثبت.

<sup>(</sup>۲) انظر: «الفتاوى البزازية» (۳/ ۳٤۹).

<sup>(</sup>٣) في (ر): «السماع وصوت.

<sup>(</sup>٤) في (ح): قوالششاتية، وفي (ر): قوالشياتتة»، والصواب المثبت.

<sup>(</sup>٥) في (ح): اوتحريق.

<sup>(</sup>٦) في (ر): •المجلس).

<sup>(</sup>٧) انظر: «تحفة الملوك» لزين الدين الرازي (ص: ٢٨٢).

<sup>(</sup>A) «الفتاوى الصوفية في طريقة البهائية»، لفضل الله بن محمد بن أيوب، الفقيه الحنفي الملتاني، المنتسب إلى ماجو، المتوفى سنة (٧٣٥ه)، قال المولى بركلي: ليست من الكتب المعتبرة، فلا يجوز العمل بما فيها، إلا إذا علم موافقتها للأصول. انظر: "كشف الظنون" لحاجي خليفة (٢/ ١٢٢٥).

وفي «الحاوِي القُدسِيِّ»: الدُّفُّ وأشباهُهُ حرامٌ، وكذا الرَّقصُ، وتخريقُ الثَّيابِ، والصَّياحُ ولَو عِندَ قِراءةِ القُرآنِ، ولا تُقبلُ شَهادةُ مَن حَضرَ مجالسَ هَذا النَّوعِ مِن السَّماعِ(١). انتهى كلام «الحاوي»(١).

\*\*

(١) في (ح): ﴿سماع﴾.

<sup>(</sup>٢) انظر: «الحاوي القدسي، للغزنوي (٢/ ٣٢٧). وقوله: «انتهى كلام الحاوي، ليس في (أ). وجاء في ختام النسخة (ح): « تمَّتِ الرَّسالةُ الشَّريفةُ بعَوْن الملِك العَلَّام في سنةِ ثلاثٍ ومِثَةٍ وألف، في أواثلِ مُحرَّم الحرام، في الثَّلاث في وقتِ الضَّحْوةِ الصَّغْرى، في محميَّة قُسْطنطينيَّة في محلِّ مُحيى الدَّين القُوجَوي، المسمى بقرانق مسجد في داخلِ جُبَّة عليّ.